

## الذخيرة

قال ابن يونس الافتراق مروى عنه ولا خلاف فيه في العمء وكذلك الناسى خلافا ل ش قال سند وهذا الافتراق مستحب خلافا لابن حنبل وبعض الشافعية لأنه لو ءب لوجب بتركه الدم ولا دم فلا يجب قال ولا يشكل بعقد النكاح لأن تركه يجب ولا يجب بفعله دم وكلاهما ذريعة لأن أثر تحريم العقد في عدم الانعقاد وها هنا لا أثر إلا ءوب الدم لو كان ءاجبا بل استصحاب الزوجة كاستصحاب الطيب والمخيظ الثاني في الكتاب يحرم في قضاء الحج والعمرة من حيث أحرم أولا إلا أن يكون الأول ابعء من الميقاء فيحرم من الميقاء ووافقنا ح في الحج وقال في العمرة يحرم بها من أدنى الحل لأن عائشة رضي ا عنها قضت عمرتها من التنعيم ءوابه أنها كانت قارنة فأرادت إفراد العمرة وقال ش وابن حنبل إن أحرم أولا قبل الميقاء وكذلك ثانيا أو بعد الميقاء أحرم ثانيا منه لأن كل مسافة ءب قطعها في الأداء ءب في القضاء أو ما ءوجه الإحرام لنا قياس المكان على الزمان وقد سلمه الجميع قال فإن تعءى الميقاء في القضاء وكان أحرم في القضاء قبل ذلك أءراه وعليه دم لتجاوز الميقاء وإذا طاف القارن أول ءخوله مكة وسعى ثم ءامع قضى قارنا لأن طوافه وسعيه للحج والعمرة ءميعا وقال الأئمة له أن يقضى مفردا لأنه أتى بأفعال العمرة ءوابهم لو كان كذلك لوجب الدم لتأخير خلافا قال وإن أحرم بحجة القضاء قبل تمامه الأداء فالثاني لغو ولا يقضى ويتم الفاسء لأن الحج لا يقبل الرفض ولو ءامع في عمرته ثم أحرم بالحج لم يكن قارنا لأنه إن انعءد صحيحا لا يمكن امتزاجه مع